الفصل الحادي عشر

اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وعودة الحياة الدستورية

(٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥)

obeikandl.com

كانت الحالة السياسية في سنة ١٩٢٥ سيئة من كل النواحي فالدستور معطل والأحزاب السياسية في تناحر وتقاطع والصحف في مجموعها تملأ أعمدتها بالمطاعن والمثالب تكيلها إلى خصومها والحكومة تتولاها وزارة رجعيه تستند إلى حزب السراي ولا تتصل بالأمة بصلة وهمها إرضاء الغاصب لكي تنال رضاه وأهم عمل لها سن القوانين المعطلة للحركة الوطنية وتعطيل الحياة النيابية والتسويف في إجراء الانتخابات قدر ما تستطيع بدعوى أنها تعمل على تعديل قانون الانتخاب ووضع القوانين في غيبة البرلمان مستهينة بأحكام الدستور.

وقد ضاق الناس ذرعا بهذه الحال وأخذوا يلتمسون مخرجا منها إلى أن وفق المرحوم أمين بك الرافعي إلى دعوة صادقة دعا إليها على صفحات جريدته (الأخبار) فنتج عنها بعث الحياة الدستورية وعودة الوحدة إلى الصفوف معا فكانت دعوة موفقة من كل ناحية.

كمنا في أوائل شهر نوفمبر سنة١٩٢٥ فرأى أمين أن البرلمان لابد أن يجتمع من تلقاء نفسه في اليوم الحادي والعشرين من هذا الشهر تنفيذا لحكم الدستور واستند رأيه في المادة ٩٦ منه التي تقضي بأنه يدعو الملك البرلمان إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون في اليوم المذكور.

فأخذ ينشئ الفصول الضافية يدعو إلى وجوب انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ من غير حاجة دعوة من الملك.

كتب له أول مقالة في هذا الصدد بجريدة الأخبار يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ تحت عنوان (الدستور يحتم اجتماع البرلمان في يوم السبت الثالث من الشهر الحالي–بطلان مرسوم حل مجلس النواب–المجلس المنحل موجود قانونا ويجب اجتماعه) فكان هذا العنوان الضخم لافتا أنظار جميع المشتغلين بالحركة الوطنية إلى استيعاب أول مقالة كتبها الفقيد في تدعيم دعوته بالأسانيد الدستورية فلقيت على الفور اقرار الجميع وإعجابهم وتأييدهم.

وكتب في اليوم التالي ٩ نوفمبر مقالة ثانية في هذا الموضوع تحت عنوان ()رئيسا مجلسي النواب والشيوخ مطالبان بدعوة أعضاء البرلمان للاجتماع في يوم ٢١ نوفمبر تنفيذا للمادة ٩٦ من الدستور)

وفي اليوم الثالث (١٠ نوفمبر) عاد إلى الموضوع تحت عنوان (ليس الدستور قصاصة ورق مرسوم حل مجلس النواب باطل لأن الوزارة امتنعت عن تنفيذ أحكامه الأساسية وخالفت نصوص الدستور)

وفي ١١ نوفمبر كتب مقالة بعنوان (مسؤولية الوزراء الجنائية إذا خالفوا الدستور بتأجيل الانتخابات على أثر حل مجلس النواب)

وكتب مقالة في نفس الموضوع يوم ١٢ نوفمبر بعنوان (إذا لم تدافع عن الدستور استمرت في ثورتها عليه) وكرر الدعوة إلى وجوب انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه يوم ٢١ نوفمبر

اغتبطت الأحزاب السياسية لهذه الدعوة وكان الحزب الوطني أول من لباها فاجتمعت لجنته الإدارية يوم الجمعة ١٣ نوفمبر وأصدرت القرار الآتي:

اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني يوم الجمعة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقررت ما يأتي:

اعتدت الحكومة على الدستور اعتداء صارخا وعطلت الحياة البرلمانية وحرمت البلاد من ممثليها الذين يشرفون على أعمال السلطة التنفيذية ثم انتهزت فرصة حل البرلمان فأجلت الانتخابات وجعلت مسألة تعديل قانون الانتخاب كمراة تنعكس فيها الوعود الباطلة والمواعيد المتكررة على غير طائل مع أن الدستور يحتم إجراء هذه الانتخابات في خلال شهرين وعقد المجلس الجديد بعد عشرة أيام من انتهائها طبقا للمادة (٨٩(من الدستور وعملا بأحكام نفس المرسوم الذي صدر بحل المجلس ولقد انقضت المواعيد المبينة في الدستور وفي مرسوم الحل دون إجراء انتخابات وعقد المجلس الجديد.

لذلك أصبح من الواجب أن يجتمع المجلس القديم في الحال بعد أن صار أمر حله باطلا وملغيا وكان من الواجب على الحكومة أن تدعو المجلس القديم للانعقاد.

غير أن الحكومة توارث خلف تأجيل الانتخابات للاستمرار في حكم البلاد بطريقة استبدادية متذرعة بأن هذا التأجيل ضروري لتعديل قانون الانتخاب في حين أنها لا تملك حق هذا التعديل كما أنها لا تملك تأجيل إجراء الانتخابات ولقد أظهرت الأمة أنه لا تستطيع أن تتحمل استمرار تعطيل الحياة البرلمانية وطالبت بحقها في التشريع وبالإشراف على أعمال السلطة التنفيذية لتضع حدا لتصرفات الحكومة تلك التصرفات الجائرة التي تبدو كل يوم في شكل قانون استثنائي جديد مما لم تعهد البلاد مثله في أي زمن اخر.

ولما كان الدستور قد احتاط لمثل هذه الحالة وفرض حدوث اعتداء من السلطة التنفيذية على الحياة البرلمانية وحتم من أجل هذا في المادة (٩٦) اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر إذا لم تدعه الحكومة للانعقاد قبل ذلك ولما كان أقل واجب لأعضاء البرلمان أن لم تدعه الحكومة الدستور الذي أقسموا يمين الطاعة له.

لذلك

يدعو الحزب الوطني أعضاءه في مجلس النواب والشيوخ وكل ما ينحو نحوهم ويسير سيرتهم أن يذهبوا إلى البرلمان في يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الساعة العاشرة صباحا حتى يؤدوا واجبهم الوطني حيال أمتهم وحيال وطنهم وحيال دستور البلاد وحيال حزبهم وحيال مبادئهم فإذا حالت القوة بينهم وبين الاستمرار في أداء واجبهم فليرفعوا صوتهم بالاحتجاج على هذا لعدوان الجديد وليشهدوا العالم على انتهاك حرمة الدستور وليجلسوا على العابثين عبئهم حتى يحاسبوا عليه يوم نزول دولة الاستبداد وتعود الحياة البرلمانية إلى البلاد.

وأصدر الوفد وحزب الأحرار الدستوريين قرارات بهذا المعنى.

وانهالت رسائل التأييد لاجتماع البرلمان من تلقاء نفسه.

اضطربت الوزارة أمام هذه الدعوة وما لقيته من النجاح ورأت في اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه ما يزعزع مركزها ويعرضها للسقوط فحاولت بكل الوسائل منعه وأنفذت قوة عسكرية إلى دار البرلمان لمنع أي اجتماع فيه في اليوم الموعود وأصدرت ثلاثة بلاغات رسمية أحدهما باسم مجلس الوزراء قالت فيه أنها قررت أن تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو في مكان اخر وعلى ذلك نرجو من النواب السابقين ومن أعضاء مجلس الشيوخ أن يمتنعوا عن محاولة عقد اجتماع غير مشروع.

والبلاغ الثاني من وزارة الداخلية بمنع اجتماع البرلمان جاء فيه:

تنفيذا للقرار الصادر من مجلس الوزراء اليوم والقاضي بأن تمنع بالقوة كل محاولة لاجتماع النواب السابقين للمجلس المنحل وأعضاء مجلس الشيوخ بدار البرلمان أو بأي مكان اخر بناء على أن الاجتماعات المذكورة غير مشروعة تعلن وزارة الداخلية الجمهور بأنها اتخذت الاحتياطات اللازمة لتنفيذ هذا القرار وللمحافظة على الأمن العام في سائر أنحاء المدينة وقد كلف الجيش بالمحافظة على دار البرلمان والبوليس بالمحافظة على النظام

والهدوء والسكينة وليكن في علم الجمهور بأن تعليمات الجيش تجيز للضباط أن يصدروا أوامرهم بإطلاق الرصاص في أحوال كثيرة منها التهجم على الجنود أو الامتناع عن التفرق بعد التنبيه بذلك أو حالة تعذر رد الهجوم بواسطة أخرى وتقضي هذه التعليمات بإلقاء القبض على كل مشاغب وتعليمات البوليس تقضي بتفريق كل احتشاد أو تجهيز ومنع كل مظاهرة والقبض على من يشترك في أي اجتماع أو موكب أو مظاهرة صدر الأمر بمنعها أو عصى الأمر الصادر للمجتمعين بالتفرق تطبيقا لنص المادة ١١ من قانون الاجتماعات مع العلم بأن المادة ١٠ منه تبيح للبوليس هذا الحق بدون تقييد ما وقد خول للبوليس الحق في إلقاء القبض على كل من يخالف هذه الأوامر وقد صدرت الأوامر للمديريات والمحافظات بتنفيذ هذه التعليمات في جميع أنحاء القطر المصري وترى الوزارة من واجبها أن تنصح لولاة أمور الطلبة بأن يفهموهم مضمون هذه التعليمات حتى لا يكونوا عرضة للأخطار.

والبلاغ الثالث من وزارة المعارف توعدت فيه الطلبة بتوقيع العقاب الشديد على من يضربون عن الدرس أو يقومون بالمظاهرات،

وتنفيذا لأوامر الوزارة سلم معاون بوليس البرلمان مفاتيحه ومفاتيح جميع غرفه ومكاتبه إلى قائد القوة العسكرية التي عهد إليها في المحافظة على دار البرلمان فوضعت هذه المفاتيح في حرز ختم بالشمع الأحمر.

وفي مساء الجمعة ٢٠ نوفمبر وزعت الحكومة قوات الجيش المصري في الشوارع وحول دار البرلمان وبداخله لمنع الاجتماع به وتشتيت المظاهرات والتجمهر وعسكرت هذه القوات صفوفا في سراي الإسماعيلية وفي دار البرلمان.

وبعد فجر يوم السبت خرجت هذه الصفوف المتراصة شاكية السلاح حاملة البنادق وأحاطت بجميع الشوارع والمنافذ الموصلة إلى دار النيابة وصارت هذه الدار كالقلعة الحصينة لا يمكن الدخول إليها إلا على أسنة الرماح وهكذا سخر الجيش المصري في هذا العهد والعهود الانقلابية التالية لهدم الدستور بعد أن كان في سنة ١٨٨١ هو صاحب اليد الطولي في إعلان الدستور.

ولما رأى النواب والشيوخ أن الاجتماع في دار البرلمان ممتنع بحكم القوة المسلحة أجمعوا رأيهم منذ مساء يوم الجمعة على أن يكون الاجتماع بفندق الكونتنال.

اجتماع البرلمان

اجتمع أعضاء البرلمان في فندق الكونتننتال يوم السبت ٢١ نوفمبر منذ الساعة التاسعة صباحا وامتلأت بهم ردهة الفندق الكبرى فكان منظر اجتماعهم في هذا المكان رائعا جميلا وكانت الحماسة بالغة أقصى مداها وبعد أن أكتمل جمعهم بهيئة مؤتمر ضم أعضاء المجلسين أصدروا القرارات الآتية:

تنفيذا لأحكام المادة ٩٦ من الدستور اجتمع أعضاء البرلمان اليوم (السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥) وأرادوا عقد المجلسين في دار البرلمان فمنعتهم القوة من الوصول إليه وعلى ذلك اجتمعوا اليوم في فندق الكونتننتال وتكامل عددهم القانوني وبعد المناقشة في الحالة الحاضرة قرروا بالإجماع ما يأتي:

أولا: الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع في دار البرلمان بقوة السلاح

ثانيا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور

ثالثا: اعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا واستمرار اجتماعات المجلسين في المواعيد والأمكنة التي يتفق عليها الأعضاء

رابعًا نشر هذه القرارات في جميع الصحف

ووقع جميع الأعضاء على هذه القرارات وهاك توقيعاتهم:

سعد زغلول (نائب السيدة زينب) محمد شوقي الخطيب (نائب السنطة) سلطان السعدي (نائب صفاتية) بشرى حنا (نائب الفشن) محمد توفيق حسن (نائب بي العرب) إبراهيم يوسف عطا الله (عضو الشيوخ عن القتال) محمود طاهر عبد اللطيف (نائب برنبال القديمة) عبد الستار الباسل (نائب الفيوم) جعفر ولي (نائب المطربة) حسن نافع (نائب ميت يعيش) عبد السلام فهمي الجندي (نائب البتانون) حامد العلايلي (نائب الشرقية) على مفتاح معبد (نائب الفيوم) محمود فرج ذكرى (نائب أسطنها) محمد يوسف (نائب جزيرة الأعجام) عبد الله سليمان أباظه (عضو الشيوخ) حسين عامر (نائب مشتول) نعمان الأعصر (نائب المحلة الكبرى) عبد العزيز رضوان (عضو شيوخ عن ههيا) على أبواب (ناشب سنهوا) محمد عوض جبريل (عضو الشيوخ) السيد فوده (عضو شيوخ عن السنبلاوين) سعيد فهمي الروبي (عضو الشيوخ) عبد الرحمن لملوم (نائب طنيدي) عبد الحميد سعيد (نائب كفر الشيخ) على المنلاوي (نائب أبو صير) إبراهيم عيسوي صفر (ناشب قطورا) محمد محمد

الشناوي (نائب المنصورة) محمود وهبه القاضي (نائب قويسنا) راغب فوده (نائب ديرب نجم) عمر مراد (نائب بلبيس) عبد الحليم الشمسي (نائب الزقازيق) محمد كامل حسن (نائب سوهاج) عزيز أنطون (نائب اللبان) محمد مرزوق (نائب بندر المنيا) حامد الماوردي (نئب بولاق) علي لهيطه (نائب القنال) حامد محمود (نائب طوخ) محمود حمدي (نائب ميت بره) مصطفى هاشم (نائب السويس) محمد أبو الفتوح (ناشب بلقاس) عبد الحميد البنان (نائب الجمالية) حسين مصطفى خليل (ناشب فاقوس) حماد إسماعيل (نائب طنطا) عبد العظيم المصري (عضو شيوخ عن مغاغه) محمد توفيق إسماعيل (نائب أطسا) عبد الحميد عبد الحق (نائب الفكرية) إبراهيم ممتاز (نائب ساقلته) علي رمضان الطوبجي (عضو الشيوخ عن بندر المنصورة) محمود همام حمادي ٠ناشب أخميم) أحمد حميد أبو ستيت (عضوالشيوخ عن البلينا) مصطفى الخادم (نائب كرموز) السيد مرسي (نائب مينا البصل) جعفر فخري (نائب العطارين) إسماعيل حمزة (نائب الطود) فهمي حنا ويصا (عضو الشيوخ) عبدالله أبو حسين (نائب دائرة طنوب) حسن عبد القادر (عضو الشيوخ عن المحلة) عبد الفتاح رجائي (عضو الشيوخ) راغب عطية (عضو الشيوخ من زفتى) يسن أبو جليل (عضو الشيوخ) إبراهيم بهجت (نائب قلين) الدكتور عبد العزيز العجيزي (عضو الشيوخ) إبراهيم بهجت ٠نائب قلين) الدكتور عبد العزيز العجيزي (نائب شربين) عبد الرحمن الرافعي(نائب مركز المنصورة) عبد الحليم العلايلي (نائب دمياط) محمود عبد الرازق (ناشب أبي جرج) محمد عبد اللطيف سعودي (نائب مركز الفيوم) سعد الأنصاري (نائب رشيد) علي حسين (نائب الشبانات) علي محمود (نائب أبي تيج) محمود بسيوني (عضو الشيوخ عن أبي تيج) الدكتور عبد الحميد فهمي (نائب سرس (الليان) عبد الفتاح اللوزي (عضو الشيوخ) عبد المجيد إبراهيم (نائب البداري) مصطفى الشوربجي (نائب محلة مرحوم) محمد أحمد الشريف) عضو الشيوخ شعبان السيد مؤمن (عضو الشيوخ عن الفيوم) رياض المصري (نائب منيا القمح) محمد علوي الجزار (وكيل مجلس الشيوخ) عثمان محمد (عضو الشيوخ) أحمد شريف (عضو الشيوخ) محمود لطيف (نائب بلفيا) أحمد الشيخ (نائب نطاي) الدكتور محمد أمين نور (نائب دكرنس) الدكتور عبد الرحمن عوض (نائب ههيا) الدكتور حسن كامل (نائب بندر طنطا) محمود عبد النبي (نائب أجا) محمود الأتربي (عضو الشيوخ) أحمد الأترب (نائب دماص) الدكتور محمد هاشم (عضو الشيوخ عن بنها) محمد حبيب (ناشب أبي حمص) يوسف أحمد الجندي (نائب وفتى) محمود محمد صلاح (نائب مصر القديمة) مغازي البرقوقي (نئب شباس الشهداء) عبد العزيز فهمي (نائب كفر المصيلحة) عبد الهدي القصبي (نائب طلخا) حسين القصبي (عضو الشيوخ) حسين هلال (نائب ميت غمر) علي سليمان (نائب مركزي بني سويف) الدكتور نجيب إسكندر (نائب

شبرا) عبد الخالق عطيه (نائب سنباط) ويصا واصف (نائب المطريو دقهلية) عبد السلام عبد الغفار (نائب بركة السبع) محمد فؤاد حمدي (ناء الكفر الغربي) بسيوني الخطيب (عضو الشيوخ عن السنطة) محمد الحفني الطرزي (عضو الشيوخ عن أسيوط) إبراهيم أبو الجدايل (عضو الشيوخ عن السويس) أحمد سايق (نائب شبين القناطر) أحمد رمزي (نائب تمي الأمديد) مصطفى بكير (نائب نوي) مصطفى المنياوي (نائب كفر الدوار) عبد الواحد الوكيل (نائب البحيرة) اللواء على فهمي (عضو الشيوخ) محمود حسن جازية (نائب بسيون) متولي عمر حجازي (عضو الشيوخ) محمود حسن جازية (نائب بسيون) متولي عمر حجازي (عضو الشيوخ عن فاقوس) شاكر غزالي (نائب بني محمد) إبراهيم حليم مهنا (عضو الشيوخ عن كوم حمادة)محمد مبارك الجيار ٠نائب كفر داود) محمد صبري أبو علم (نائب منوف) حافظ سلام (نائب المنوفية) عيسوي حسن زايد (نائب الموفية) محمد عز العرب (عضو الشيوخ عن السيدة زينب) أمين إسماعيل ٠نائب كوم حمادة) محمد لطفي طنطاوي (عضو الشيوخ عن سنورس) عبد العليم سهمان (نائب ديرمواس) كيلاني دكروري (نائب الحسانية) أحمد أبو سيف راضي (عضو الشيوخ) علي إسماعيل (عضو الشيوخ) عبد الله عبد الفتاح (نائب الفيوم) على عبد الرازق (عضو الشيوخ) غالي إبراهيم (نائب الدلنجات) عبد الحميد نافع (نائب ميت أبي خالد) توفيق الدروي (نائب الروضة) طه حسنين (عضو الشيوخ) عبد المقصود حبيب (نائب المنوفية) محمد علي (نائب الواسطي بأسيوط) عثمان صادق(نائب الفيوم) حسنين عبد الغفار (عضو الشيوخ عن تلا) محمد محمد قريطم الصغير (نائب حوش عيسى) عبد اللطيف الحناوي (نائب البحيرة) محمد إبراهيم الأعسر (نائب الدهتمون) عباس علي الجزار (نائب شبين الكوم) أحمد عبده(عضو الشيوخ) أحمد عصمت (نائب النحارية) محمد محمد بلبع (نائب كوم الحنش) عبد الله بركات (نائب مطوبس) عبد الرازق القاضي (نائب) شهدي بطرس (نائب البلينا) أحمد عبد الغفار (نائب تلا) خالد الحناوي (نائب التوفيقية) أحمد عبد الباقي راضي (نائب الواسطي) عفيفي حسن البربري(عضو الشيوخ عن مصر القديمة) محمد محفوظ (نائب الحواتكه) حافظ عابدين (عضو الشيوخ عن الجيزة) حسيب عبادي حمدين (ناشب إدفو) عوض عريان المهدي (عضو الشيوخ) محمد فتح الله بركات (عضو الشيوخ عن دسوق) الأنباء لوكاس (عضو الشيوخ) جورج خياط (نائب باقور) محمد سليمان الوكيل (نائب البحيرة) علي نجيب (نائب الفيوم) محمد حامد جودة (نائب الحمراء) حبيب خياط (عضو الشيوخ) عبد المنعم رسلان (نائب شوني منوفية) سوريال غبريال (عضو الشيوخ).

وبعد صدور تلك القرارات انسحب الشيوخ إلى قاعة أخرى وبقى النواب في القاعة برئاسة سعد باشا ثم أعلن الرئيس افتتاح جلسة مجلس النواب وطلب من الأعضاء انتخاب مكتب المجلس فانتخبوا بالإجماع سعد زغلول باشا رئيسا ومحمد محمود باشا والدكتور عبد الحميد سعيد وكيلين ولوحظ في انتخابهما أن يكون الأول ممثلا للأحرار الدستوريين والثاني ممثلا للحزب الوطني وانتخب الأستاذ ويصا واصف والأستاذ علي الشمسي وعبد الجليل أبو سمرة بك وأحمد عبد الغفار بك سكرتيرين والأستاذ علي حسين والأستاذ شوقي الخطيب وعبد المجيد بك رضوان مراقبين.

وكانت الجموع في أثناء اجتماع البرلمان محتشدة أمام فندق الكونتنتال تحيي المجتمعين وتؤيدهم ومن طريف ما حدث في هذا اليوم المشهود أن زيور باشا رئيس مجلس الوزراء كان يقيم (كعادته) في هذا الفندق فنزل من غرفته وبارح الفندق في الوقت الذي كان يعج فيه بالنواب والشيوخ فلم يلق باله إلى الاجتماع بل ربما لم يفطن إليه وحيا ممتلي الأمة التحية المعتادة وبارح الفندق قاصدا رأسة مجلس الوزراء فألفى الجموع المحتشدة تصيح هاتفة نريد الدستور احترموا الدستور استقبلوا فقابل هذا الهتاف بالصمت وتابع سيره إلى دار الحكومة.

طلب الأمراء من الملك إعادة النظام الدستوري

وإذ وجد أمراء العائلة المالكة أن في استمرار تعطيل الحياة الدستورية حرمانا للشعب من حقوقه السياسية يصح أن يحتملوا فيه مع السراي تبعة أدبية فقد اجتمعوا وتشاوروا في الحالة فأجمعوا أمرهم على رفع الكتاب الآتي إلى الملك فؤاد يرجون فيه إعادة النظام الدستوري قالوا:

نتشرف نحن الموقعين على هذا أعضاء عائلة جلالتكم نرفع التماسنا إلى ذاتكم الجليلة.

يا صاحب الجلالة لما تراءي لنا أن الحالة السياسية قد بلغت في وطننا مبلغا من الخطورة وأنه يجب الاهتمام بصفة خاصة جئنا نلتمس من جلالتكم إعادة النظام النيابي إلى البلد طبقا لنص الدستور الذي تكرمتم بمنحنا إياه هذا مع ما يليق بذاك المقام الأعلى من الإجلال والتعظيم والاحترام

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

إمضاءات

عمر طوسون، كمال الدين حسين

محمد علي، يوسف كمال: إسماعيل داود

عمر حليم، سعيد داود، سليمان داود

عمرو إبراهيم سعيد طوسون، حسن طوسون

علي فاضل، عثمان فاضل، عباس إبراهيم حليم

وقد كان لهذا الخطاب أثر كبير في النفوس إذ جاء عقب اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه تأييدا لهذا الاجتماع وما اتخذ فيه من قرارات.

ترقيع في الوزارة

كان جواب زيور باشا على قرار عدم الثقة بوزارته أن أجري فيها تعديلا يسيرا أراد أن يوهم به الناس أن وزارته باقية غير مكترثة لقرار مجلس النواب فصدر مرسوم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بنقل حلمي عيسى باشا وزير الداخلية إلى المواصلات ونقل محمد توفيق رفعت باشا وزير المواصلات إلى الأوقاف وتولى زيور باشا وزارة الداخلية مع الخارجية والرئاسة وكان هذا رابع ترقيع في وزارة زيور الثانية.

وصرح في حديث له أن مركز الوزارة ثابت وأنه لا يرد على قرارات الأحزاب لأنها لا وجود لها من الوجهة البرلمانية!!

اتفاقية جغبوب والتسليم فيها

(٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥)

لم تكتف وزارة زيور بقبول بقية المطالب البريطانية وحل مجلس النواب الأول، والتدخل في الانتخابات، ثم حل مجلس النواب الثاني، وتعطيل الحياة الدستورية، وسن القوانين الجائرة، واضطهاد المعارضة، وإفساد أداة الحكم، بل زادت على ذلك تسليمها واحة (جغبوب) لإيطاليا، وإمضاءها الاتفاقية المؤرخة ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ التي تقضي بالنزول عنها للطليان، وقد وقعت هذه الاتفاقية في غيبة البرلمان، وكان توقيعها بناءً على إيحاء من الحكومة البريطانية التي أرادت في ذلك الحين أن تجامل إيطاليا على حساب مصر، فأذعن زيور لهذا الإيحاء وبادر إلى توقيع هذه الاتفاقية الباطلة.

وقد صدق إسماعيل صدقي باشا على هذه الاتفاقية في يونيه سنة ١٩٣٢ كما سيجيء بيانه.

قانون جديد للانتخاب

تظاهرت الوزارة بأنها شارعة من غير إبطاء في إجراء انتخابات جديدة، وأنها لا تنتظر لإتمامها سوى تعديل قانون الانتخابات القديم.

وأخيرًا استصدرت مرسومًا في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب المعدل، ضيقت فيه حق الانتخابات فجعلته على درجتين واشترطت شروطًا مالية في المندوبين الناخبين.

وأرادت الوزارة بإصدار هذا القانون أن تظهر استخفافها باجتماع البرلمان الذي عقد يوم ٢١ نوفمبر وبقرار مجلس النواب عدم الثقة بها، وأنها لا تكترث لهذا القرار وأنها ماضية في سبيلها.

ولقد جاء صدور هذا القانون عبد عقد اتفاقية التسليم في جغبوب ثاني جريمتين ارتكبتهما الوزارة قبيل سقوطها.

احتجاج الأحزاب على التسليم في جغبوب

وامتناعها عن تنفيذ قانون الانتخاب

أصدر الحزب الوطني قرارًا يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بالاحتجاج على توقيع الوزارة اتفاقية جغبوب، وأعلن بطلان هذه الاتفاقية لمخالفتها لحكم المادة الأولى من الدستور(٤٠)، وأعلن أيضًا بطلان قانون الانتخاب الجيد، ونادى بعدم جواز العمل به، ودعا إلى وجوب الامتناع عن تنفيذه ومقاطعة الانتخابات التي تجري على أساسه. قال:

"اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني في يوم الأربعاء الموافق ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الساعة الثانية عشر صباحًا ثم استأنفت اجتماعها في المساء وبحثت في الحالة التي عليها البلاد الآن وقررت ما يأتي:

"اجتمع نواب الأمة في يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ عملا بالحق المخول لهم في المادة ٩٦ من الدستور وأقسموا بملء أفواههم ومن صميم قلوبهم أن يضحوا في سبيل الدفاع عن الدستور أنفسهم وأموالهم ثم بدئوا عملهم فعلا بهيئة مجلس نواب فانتخبوا رئيسه ووكيليه ومكتبه وأصدروا قرارًا بالإجماع بعدم الثقة بالوزارة التي تتحكم في البلاد الآن، وقد كان لهذا الاجتماع ولما قرره النواب ابتهاج عظيم وتأييد تام في جميع أنحاء البلاد.

"وبقيت الأمة تنتظر من ساعة إلى أخرى ومن يوم لآخر أن تدرك الوزارة حقيقة مركزها أمام الأمة ونوابها فتعتزل الحكم ولكنها لم تبال بسخط الأمة ولم تأبه لعدم الثقة التي

---

(٤٠) نص المادة الأولى من الدستور: "مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منها وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي".

طوقها بها مجلس النواب واستمرت متربعة في كراسي الحكم ومنتفعة بما تراه مزايا ومنافع شخصية.

"ولم يكن يخطر ببال أحد أن تبلغ الجرأة بهؤلاء الوزراء واستهانتهم بالأمة وحقوقها يخطر ببال أحد أن تبلغ الجرأة بهؤلاء الوزراء واستهانتهم بالأمة وحقوقها أن يقدموا على ارتكاب جريمة تجزئة ملك الدولة بالتخلي للطليان عن جغبوب والدستور الذي يتبجحون بأنهم يعملون بأحكامه ينص صراحة على أن ملك الدولة لا يجزأ، ولا ينزل عن شيء منه.

"وقد أضافت الوزارة إلى هذه الجريمة جريمة أخرى في حق الأمة وكرامتها وهي إصدار قانون انتخاب بنت نصوصه على فكرة ظاهرة هي تضييق حق الانتخاب وتخويل الإدارة سلطة واسعة لتتمكن من إنجاح مرشحيها في انتخابات مقبلة ظنت أن الأمة تقبل الدخول فيها، وقد نسيت أن الأمة التي هي مصدر كل سلطة في البلاد أعلنت إرادتها ظاهرة جلية وهي تأييد مجلس النواب المنعقد في دورة اجتماعه العادي وعدم الالتفات إلى مناورات الوزارة الحاضرة.

لذلك

"تعلن اللجنة الإدارية للحزب الوطني أن الوزارة الحاضرة وقد فقدت كل ثقة من جانب الأمة ونابها ما كان لها أن تقدم على تعاقد بشأن جغبوب لأنها لا تملك الصفة القانونية التي تخولها هذا الحق، وفوق هذا فإن المعاهدة المذكورة خارجة عن حكم المادة الأولى من الدستور.

"وتعلن اللجنة أيضًا أن قانون الانتخابات الجدية الصادر بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ هو قانون باطل لا يجوز العمل به ويجب الامتناع عن تنفيذه.

"وبهذه المناسبة تطلب اللجنة الإدارية من نواب الأمة المبادرة إلى الاجتماع لأداء واجبهم برًّا بيمينهم التي أقسموها يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥، كما تطلب من الأحزاب السياسية المتفقة أن تفكر من الآن درءًا لما قد يطرأ من الحوادث في وضع خطة عدم المعاونة مع الوزارة الحاضرة بعد أن ظهرت بمظهر الاستخفاف بالأمة ونوابها".

واصدر الوفد وحزب الأحرار الدستوريين قرارات بهذا المعنى.

إضراب بعض العمد عن تنفيذ قانون الانتخاب

شرعت وزارة الداخلية بعد صدور هذا القانون في إرسال الدفاتر والأوراق الخاصة بتنفيذه إلى المديريات والمحافظات لتحرير جداول الانتخابات الجديدة.

وقد سرت في الأمة فكرة مقاطعة الانتخابات التي تجري على أساسه تأييدًا لقرار الأحزاب المؤتلفة، فقامت حركة موفقة بين كثير من العمد في مختلف المديريات للامتناع عن تنفيذه.

وكان عمد مركز تلا منوفية أول من أعلنوا هذا الإضراب، وأرسلوا بذلك برقية إلى وزارة الداخلية، وكانت هيئة الوزارة لا تزال في مصيفها بالإسكندرية فسافر مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلي الداخلية إلى الإسكندرية على عجل وقابل رئيس الوزارة ليتلقى تعليماته في شأن هذا الإضراب، فكلفه بالتوجه إلى مديرية المنوفية وتخيير موقعي هذه البرقية بين العدول عن الإضراب أو العزل من العمودية، فأصر عشرة منهم على الإضراب، وصدر قرار الوزارة برفتهم، فتضامن معهم بقية عمد المركز واستقالوا من العمودية، وأضرب كثير من العمد في المديريات الأخرى تأييدًا منهم لمقاطعة الانتخابات، التي تجري على أساس هذا القانون.

محاكمة العمد الممتنعين عن تنفيذ قانون الانتخابات

خشيت الوزارة أن تسري بين العمد حركة الامتناع عن تنفيذ هذا القانون فقدمت العمد الممتنعين إلى محاكم الجنح لعقابهم بموجب المادة ١٠٨ مكررة من قانون العقوبات، وهي تقضي بمعاقبة الموظفين أو المستخدمين إذا اتفق ثلاثة منهم على ترك عملهم بدون مسوغ شرعي.

وحكم القضاء في معظم قضايا هؤلاء العمد بالبراءة، فبرهن على استقلاله في قضائه واستقال كثير من العمد من وظائفهم إعلانًا لامتناعهم عن تنفيذ قانون الانتخابات الباطل، ومع ذلك قدمتهم النيابة للمحاكمة فقضت المحاكم ببراءتهم جميعًا.

وقد ترافعت في أحدى هذه القضايا كان المتهم فيها الشيخ محمد عبد الجواد عمدة كفر نفره (مركز السنطة) ومشايخها، ونظرت قضيتهم أمام محكمة جنح السنطة يوم الأربعاء ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦ن وكنت أرافق في هذه القضية جمعًا من أعلام المحاماة ترافعوا فيها أذكر منهم أحمد لطفي بك، وتوفي دوس باشا. ومحمد زكي علي بك، ومصطفى الشوربجي بك، وحسين بك هلال، وبعد سماع دفاعنا اختلت المحكمة للمداولة قليلاً ثم قضت ببراءة العمدة والمشايخ جميعًا، وأقام لنا الشيخ محمد عبد الجواد وليمة غداء في هذا اليوم بمنزلة بكفر نفره حضرها المحامون الذين دافعوا في القضية وجمع كبير منم الأعيان وكانت الجموع محتشدة في السنطة وفي كفر نفره تحيي هيئة الدفاع وتهتف للدستور.

التدخل البريطاني وسقوط حزب الاتحاد

تعالت الشكوى من تداخل السراي في شئون الحكم وتعطيلها للحياة الدستورية، ولكن الوزارة ظلت تقر هذا النظام الذي هو وليدها وهي وليده، وكانت الشكوى قد عمت من استفحال نفوذ حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي بالنيابة في دوائر الحكومة، ولكنه مع ذلك بقي في مركزه، ولم يكترث الملك فؤاد لسخط الرأي العام لتعدد الاحتجاجات على استفحال هذا النفوذ غير المشروع، وظلت الحال على هذا النحو إلى أن جاء إقصاء نشأت باشا – مع الأسف– بناءًا على تدخل اللورد لويد المندوب السامي البريطاني الجديد، وكان يبغي بهذا التدخل أن يتودد إلى الأمة في مستهل عهده، فقابل الملك فؤاد يومي ٨ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥، وأشار بإقالة نشأت باشا من منصبه بالسراي، وكنت الحجة التي تذرع بها أن اسمه ورد في التحقيقات الخاصة باغتيال السردار، مما يجعل الشك يحوم حوله، فلم تمض بضع ساعات على هذه الإشارة حتى أذعن الملك وأقصاه عن منصبه، وأظهر مع ذلك عطفه عليه بأن نقله إلى السلك السياسي وعينه وزيرًا مفوضًا لمصر في أسبانيا.

كانت إقالة نشأت باشا من منصبه إيذانًا بسقوط حزب الاتحاد وسقوط الوزارة، والتمهيد لعودة الحكم الدستوري.

ولقد كان الأكرم للسراي وللبلاد أن يكون إقصاؤه تحقيقًا لرغبة الرأي العام، لا بناءً على التدخل البريطاني، ولكن هكذا سارت الأمور على غير قاعدة من الحكمة أو الكرامة القومية، فالقاعدة عند السراي أنها لم تكن تكترث لإرادة الشعب ولا تحسب له حسابا.

وقد قوبل إقصاء نشأت باشا عن السراي بابتهاج كبير في البلاد لأن الرأي العام اعتبر هذا الحادث تمهيدا لعودة الحكم الدستوري ولم يخفف من هذا الابتهاج أن جاء إقصاؤه بناء على التدخل البريطاني لأن الشعب ليس مسئولا عن هذا التدخل وإنما المسئول عنه هو السراي وليس من العدل ولا الإنصاف أن يحتمل الشعب مسئولية أخطاء لم يشترك في وقوعها بل كان يعترض عليها ويقاومها ويحتج عليها وليس مطلوبا من الشعب أن يتنازل عن حقوقه في سبيل تغطية أخطاء السراي أو في سبيل عودة الحكم المطلق قال المرحوم أمين بك الرافعي في هذا الصدد ما يلي:

كان في استطاعة الوزارة أن تنفذ إرادة البلاد وتحافظ على كرامة الأمة واستقلالها بأن تتقدم لجلالة الملك طالبة إليه إقصاء نشأت باشا عن القصر ما دام هذا شأنه وفي الوقت نفسه كانت تحرر من سلطة هذا الرجل وتعيد للبلاد حياتها البرلمانية فتصبح مصر محكومة بحكومة برلمانية صحيحة مسئولة أمام نواب الأمة ولكن الوزارة لم تشأ أن تتبع هذه الخطة وجبنت على

أن تخطو أية خطوة في هذا السبيل فكانت نتيجة هذه الجناية أنها أوجدت للمعتمد البريطاني فرصة سانحة للاعتداء على استقلال البلاد وإهانة كرامتها لأنه لم يعد خافيا على أحد أن إقصاء نشأت باشا عن القصر الملكي لم يكن إلا تنفيذا لمطالب المعتمد البريطاني ولا يخفي في ما هذا من التدخل الخطر في شئون البلاد الداخلية ومن الغريب أن الوزارة التي أدى مسلكها الشائن إلى هذا الموقف لم تستطع أن تحصل على رضا أحد من الناس بل أنها أخطت جميع الطبقات حتى أنصارها أنفسهم فقد نشرت جريدة الليبرتيه التي يصدرها وينفق عليها حزب الاتحاد تصريحات قالت إنها لوزير سابق وكلها نقد وتجريح لموقف الوزارة في الأزمة الحاضرة وقد قال هذا الوزير في خلال حديثه إن المسألة لا تخرج عن فرضين فإما أن الوزراء مقتنعون بأن وجود نشأت باشا على رأس الديوان الملكي يضايق سير الإدارة بطريقة من الطرق وفي هذه الحالة كان يجب عليهم أن يطلعوا جلالة الملك على رأيهم وأن يضعوا بسرعة حد لمثل هذه الحالة وإما أن يكون الوزراء غير مقتنعين بذلك وفي هذه الحالة يكون من الصعب تبرير موقفهم وسكوتهم حيال المساعي التي بذلها المعتمد البريطاني وقد استطرد الوزير السابق بعد ذلك إلى البحث في موقف الوزارة فاعترف بأنه أصبح مزعزعا وأن الباب صار مفتوحا لإحلال وزراء جدد بدل هؤلاء الوزراء الذين قبلوا أن يمهدوا السبيل ويزيلوا العقبات (وينظفوا الطريق) لمن يأتي بعدهم وذلك بما فعلوه من القيام بالمهمات الدقيقة مثل التنازل عن واحة كغبوب وإصدار قانون الانتخاب وختم الوزير تصريحاته بأن نصح بضرورة استئناف الحياة البرلمانية في أقرب وقت لأن الحياة البرلمانية هي وحدها التي تستطيع أن تخرجنا من المتاعب الحاضرة وتوجد لنا حلا معقولا وطبيعيا للأزمة السياسية التي تجتازها مصر الآن.

وصدر أمر ملكي يوم ١٤ ديسمبر بتعيين محمد توفيق نسيم باشا الذي كان رئيسا لمجلس الشيوخ للديوان الملكي وكف الديوان مؤقتا عن التدخل في شئون الحكم.

مظاهر الائتلاف بين الأحزاب

تعددت مظاهر التقارب والائتلاف بين الأحزاب الثلاثة وأمسكت الصحف عن الطعن في خصومها السياسيين وظهرت روح طيبة من الدعوة إلى التعاون القومي وتوحيد الصفوف وتجلت هذه الروح أول ما تجلت في اجتماع الكونتنتال يوم ٢١ نوفمبر.

وأقام سعد باشا حفلة شاي في النادي السعدي يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ دعا إليها أعضاء الحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين وألقى فيها خطبة أيد فيها الوحدة الحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين وألقي فيها خطبة أيد فيها الوحدة الوطنية قال: عقب أن تشرفت يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ بانتخابي رئيسا لمجلس النواب ألقيت كلمة قلت فيها: أرجو

أن تشعروا بأني لن أكون في هذا الكرسي ممثلا من الأحزاب وإنما سأكون ممثلا للدستور وقوانين المجلس الداخلية قلت ذلك ثم فكرت في أن أدعو حضرات أعضاء مجلس النواب على اختلاف أحزابهم إلى حفلة شاي متواضعة ليتم التعارف بينهم ويزول ما يكون في نفوس بعضهم لبعض من نفرة وجفاء ويحل مكانهما ما تقضي به روح التسامح من عطف وولاء ولكن أمر الحل باغتنا وقضى على هذه الفكرة كما قضى على غيرها من الأفكار الطيبة والميول الصالحة وإني أحمد الله تعالى كل الحمد على أن كل قصر هذا الزمان وهيأ الأسباب لحصول الاتفاق الذي كانت تلك الفكرة إحدى وسائله وكان تنفيذها أحد مظاهره وعادت إلى عقد اجتماع الكونتنتال لتوثيق عري الاتفاق الذي انعقد فيه ولتوكيد القسم العظيم الذي أقسمناه على إنقاذ الدستور.

فكانت هذه الحفلة مظهرا لاتحاد الكلمة وتألف الأحزاب

لجنة الأحزاب المؤتلفة

(يناير سنة ١٩٢٦)

وأنشئت في يناير سنة ١٩٢٦ لجنة تنفيذية للأحزاب المؤتلفة لتنظيم الجهود المشتركة تدعيما للائتلاف الذي تم بينها مثل الوفد المصري فيها كل من (مع حفظ الألقاب فتح الله بركات علي الشمسي علوي الجزار ويصا واصف ومثل الحزب الوطني كل من حافظ رمضان أحمد لطفي عبد الحميد سعيد محمد زكي علي. أحمد وجدي: ومثل حزب الأحرار الدستوريين كل من: محمد محمود عبد الرازق. حافظ رمضان. أحمد لطفي: عبد الحميد سعيد محمد زكي علي. أحمد وجدي. ومثل حزب الأحرار الدستوريين كل من: محمد محمود عبد الرازق. حافظ عفيفي. أحمد عبد الغفار.

اتفاق الأحزاب المؤتلفة على مقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر وطني

اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة على إصدار قرار مشترك بمقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر وطني يضم شيوخ الأمة ونوابها وذوي الرأي والمكانة فيها لبحث الحالة الشاذة التي صارت غليها البلاد وتقرير ما يراه مناسبا للخروج منها وأصدرت بيانا بمقاطعة الانتخابات التي اعتزمت الحكومة إجراءها على أساس قانون الانتخاب الجديد وعقد مؤتمر وطني عام وقد وقع البيان مندوبون عن الأحزاب الثلاثة هناك نصه وأسماء الموقعين كما وردت في البيان:

تجتاز البلاد في الوقت الحاضر دورا من الأدوار العصبية في حياتها السياسية إنها جاهدت ما جاهدت حتى حصلت على الدستور الذي قرر سيادتها وجعل أمورها شورى بين أبنائها غير أنها كادت ترسخ فيها قدم الحكم النيابي حتى امتدت إليها يد الاستبداد تعبث بدستورها وهبت عليها ريح الحكم المطلق تلعب بتشريعها وإرادتها.

تلكأت الحكومة في عقد مجلس النواب وامتنعت عن دعوته وانقضى الميعاد المحدد في الدستور لانعقاده وظهرت نزعة الاعتداء عليه في صور مختلفة وأساليب منوعة فوجم الناس واضطربت الأفئدة لهذا الخطر المحدق بالحياة النيابية وسارع نواب البلاد إلى الاجتماع في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ من تلقاء أنفسهم كحكم الدستور ووحي ضمائرهم وجددوا يمنهم باحترام الدستور وإنقاذ الحياة النيابية وأظهر معاني هذا الاجتماع الذي أيدته الأمة من كل ناحية أنه كان بمثابة إنذار للحكومة لتراجع نفسها وتكف عن التمادي في أخطائها وتقدر نتائج اعتدائها وتخفف عبء مسئوليتها بالمبادرة إلى الرجوع للحياة النيابية ولكن قد مضى على هذا الاجتماع شهران كاملان وتلك الحكومة سائرة في طريقها مقيمة على خطتها غير مكترثة بإرادة الشعب ولا متعظة باجتماع نوابه ولا حافلة بآرائهم بل هي مصرة على الاستمرار في انتهاك حرمة الدستور والاستخفاف بإرادة الأمة.

إزاء هذه الحالة الخطيرة وفي غمار هذا الاعتداء الصارخ وأمام الإيمان التي أقسمت قد اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة:

أولا: على مقاطعة الانتخابات تنفيذا لقرارتها السالفة التي تلقتها الأمة بكل تأييد فامتنع كثير من عمدها ونوابها عن الاشتراك في مهزلة الانتخابات وأصر باقي الأفراد على مثل هذا الإباء.

ثانيا: على عقد مؤتمر يجمع شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأي والمكانة فيها لبحث هذه الحالة وقرير ما يراه مناسبا للخروج منها وسترى الحكومة إن هي استمرت في عملها قيمة ذلك الإجماع كما أن المؤتمر سيبحث في الحالة الحاضرة ويقرر ما يناسب لمعالجتها ويثبت بكل الدلائل أن الأمة كتلة واحدة في الدفاع عن مصالحها إذا ما وجد الجد واشتد الخطر.

والله وحده الموفق لما يشاء

عن الوفد المصري سعد زغلول فتح الله بركات، مرقص حنا، مصطفى النحاس، واصف غالي، محمد نجيب الغرابلي، حسن حسيب، علي الشمسي، حمد الباسل، مكرم عبيد، محمد علوي الجزار، فخري عبد النور، سلامة ميخائل، راغب إسكندر، حسين هلال، حسين القصبي،

ويصار واصف، سينوت حنا جورج خياط، عطا عفيفي، إبراهيم راتب، مصطفى القاياتي، مصطفى بكير.

عن الحزب الوطني: محمد حافظ رمضان، أحمد لطفي، عبد الحميد سعيد، الدكتور محمود ناشد. محمد فؤاد المنشاوي، عبد الرحمن الرافعي، أحمد وجدي، محد فؤاد حمد، فكري أباظه، عبد المقصود متولي، أحمد وفيق، إسماعيل العسيلي محمد زكي علي، إبراهيم رياض.

عن حزب الأحرار الدستوريين عبد العزيز فهمي محمد محمود السيد عبد الحميد، توفيق دوس، إبراهيم الهلباوي، علي المنزلاوي، صليب سامي عباس أبو حسين عبد المنعم رسلان عبد الجلي أبو سمرة، كامل بطرس نعمان الأعصر محمد حسين هيكل، أحمد عبد الغفار، محمد علي علوبة سيد خشبة الدكتور حافظ عفيفي عبوسي زايد حسين عبد الرزاق صالح لملوم حامد الدكتور أحمد رشيد عبد الله وإذ رأت الحكومة تصميم الأحزاب على مقاطعة الانتخابات على أساس القانون الذي أصدرته إلى الإذعان لضغط الرأي العام وقرر مجلس الوزراء في ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦ إيقاف العمل بقانون الانتخاب الجديد وإجراء الانتخابات على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ وهو قانون الانتخاب المباشر

اجتماع المؤتمر الوطني

١٩ فبراير سنة ١٩٢٦

اجتمع المؤتمر الوطني عصر يوم الجمعة ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ بحديقة منزل محمد محمود باشا بشارع الفلكي وقد دعى إليه أعضاء مجلس النواب المنتخب في مارس سنة ١٩٢٥ وأعضاء المجلس الأول الذين لم ينتخبوا في المجلس الأخير وأعضاء مجلس الشيوخ ثم أعضاء مجالس إدارة الأحزاب المؤتلفة وهي الوفد والحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين وأعضاء مجالس المديريات والهيئات النيابة الأخرى والوزراء السابقون وبلغ عدد أعضائه الحاضرين ١٠٩٧ عضوا منهم ٩٠ من الشيوخ ١٩٢ من أعضاء مجلس نواب سنة ١٩٢٥ و٦٥ من أعضاء مجلس النواب السابق و ٧٥٠ من أعضاء الهيئات المختلفة.

وكانت دعوة أعضاء مجلس النواب السابق الذين لم ينجحوا في انتخابات سنة ١٩٢٥ اتهاما لهذه الانتخابات بأنها لا تعبر تعبيرا سليما عن إرادة الناخبين.

ورأس المؤتمر سعد زغلول باشا فجلس في صدر المنصة وجلس بجانبيه عدلي يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا.

وألقى سعد خطبة ذكر فيها اعتداء وزارة زيور على الدستور وعلى الحياة النيابية وحبذ توحيد الصفوف وائتلاف الأحزاب ودعا إلى قبول ما عرضه مجلس الشيوخ[٤١] على الحكومة من إجراء انتخاب على أساس قانون الانتخاب المباشر الذي أقره البرلمان سنة ١٩٢٤. كحل للموقف ووسيلة إلى إعادة الحياة النيابية.

وجرت مناقشة في هذا الاقتراح فوافقت عليه الأغلبية العظمى من المجتمعين وأصدر المؤتمر القرارات الآتية:

١- تأييد الأحزاب المؤتلفة في الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بالتصرفات التي صدرت منها مخالفة للدستور

٢- دعوة الأمة إلى الدخول في الانتخابات على حسب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (قانون الانتخاب المباشر) وأن يهتم كل موظف وكل فرد بالقيام بواجبه في التعجيل بهذه الانتخابات وإتمامها لتعود إلى البلاد الحياة النيابية التي حرمت منها زمنا طويلا

٣- يجب إلى أن تتألف وزارة موتوق بها من الأمة ويتعقد البرلمان توقيف إجراء أي عمل تشريعي وتوقيف النظر في ميزانية الدولة للسنة الحالية ١٩٢٦ – ١٩٢٧ وعدم صرف أي اعتماد لا يكون واردا في ميزانية الدولة وتوقيف مباشرة كل ما من شأنه أن يحمل الخزانة نفقات ليست واردة في تلك الميزانية أو يترتب عليه نقص في حقوق الدولة أو في أراضيها.

٤- انتخاب لجنة للقيام بما يلزم عمله لتنفيذ القرارات التي أصدرها المؤتمر الآن وبحث الاقتراحات التي تقدمت أو تقدم بحثا دقيقا وعرضها على المؤتمر مع رأيها فيها في الوقت الذي تحدده لذلك وقد تألفت هذه اللجنة من كل من: عبد الخالق ثروت فتح الله بركات محمد محمود واصف غالي مصطفى النحاس محمد علي علويه ويصا واصف علي الشمسي حافظ عفيفي أحمد عبد الغفار حافظ رمضان عبد الحميد سعيد أحمد لطفي محمد زكي علي أحمد وجدي.

---

(٤١) اجتمع أعضاء مجلس الشيوخ بدار النادي السعدي يوم الاثنين ٨ فبراير سنة ١٩٢٦ وتباحثوا في إيجاد حل للموقف فقرروا مطالبة الحكومة بإعادة الحياة النيابية بعقد البرلمان الحالي، وإذا كانت هناك أسباب خطيرة تستدعي استفتاء الشعب من جديد تجري انتخابات على مقتضى القانون الموافق للدستور، وقد أوضحوا أنهم يقصدون قانون الانتخاب المباشر الذي أقر البرلمان الأول والمعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤.

صوت الشعر

قصيدة شوقي

وقد نظم المرحوم أحمد شوقي أمير الشعراء قصيدة عصماء في تحية الدستور وتوحيد الصفوف ألقاها الأستاذ فكري أباظه في المؤتمر فكانت صوت الشعر في هذا الاجتماع التاريخي الرائع قال فيها:

صرح[٤٢] على الوادي المبارك ضاحي — متظـــاهر الأعـــلام والأوضـــاع

ضـــافي الجلالـــة كـــالعتيق مفصـــل — ســاحات فضــل فــي رحــاب ســماح

وكـــأن رفرفـــه رواق مـــن ضـــحى — وكـــأن حائطـــه عمـــود صـــباح

الحــق خلــف جنــاح اســتذرى بــه[٤٣] — ومراشد السلطان خلف جناح

هـــو هيكـــل الحريـــة القـــاني لـــه — ما للهياكل من فدى وأضاحي

يبني كما نبنى الخنادق في الوغي — تحت النبال وصوبها السحاح

ينهـــار الاســـتبداد حـــول عراصـــه — مثل انهيار الشرك حول صلاح[٤٤]

ويكـــب طـــاغوت الأمـــور لوجهـــه — متحطم الأصنام والأشباح

هــو مــا بنــى الأعــزال بالراحــات أو — هو ما بنى الشهداء بالأرواح

أخذتـــه (مصـــر) بكـــل يـــوم قـــاتم — ورد الكواكب أحمر الإصباح

هبـــت ســـماحا بالحيـــاة شـــبابها — والشيب بالأرماق غير شحاح

---

(٤٢) يرد الدستور.

(٤٣) استذرى: استظل

(٤٤) صلاح اسم لمكة.

ومشت إلى الخيل الدوارع وانبرت للظافر الشاكي بغير سلاح

وقفات حق لم تقفها أمة إلا انثنت أمالها بنجاح

وإذا الشعوب بنوا حقيقة ملكهم جعلوا المأتم حائط الأفراح

وقال في توحيد الصفوف:

بشرى إلى الوادي تهز نباته هز الربيع مناكب الأدواح

تسرى ملمحة الحكول على الربى وتسيل غرتها بكل بطاح

التامت الأحزاب بعد تصدع وتصافت الأقلام بعد تلاحي

سحبت على الأحقاد أذيال الهوى ومشى على الضغن الوداد الماحي

وجرت أحاديث العتاب كأنها سمر على الأوتار والأقداح

ترمي بطرفك في المجامع لا ترى غير التعانق واشتباك الراح

إلى أن قال:

شتى فضائل في الرجال كأنها شتى سلاح من قنا وصفاح[٤٥]

فإذا هي اجتمعت لملك جبهة كانت حصون مناعة ونطاح

الله ألف للبلاد صدورها من كل داهية وكل صراح

وزراء مملكة دعائم دولة أعلام مؤتمر أسود صباح[٤٦]

يبنون بالدستور حائط ملكهم لا بالصفاح ولا على الأرماح

وجواهر التيجان ما لم تتخذ من معدن الدستور غير صحاح

---

(٤٥) الصفاح: السيوف.

(٤٦) الصباح هنا بمعنى الحرب.

وقال يصف تعطيل الحياة الدستورية:

احتـــل حصـــن غيـــر جنـــوده وتكالبت أبد على المفتاح

ضـــجت علـــى أبطالهـــا ثكناتـــه واستوحشت لكماتها النزاح

هجـــرت أرائكـــه وعطـــل عـــوده وخلا من الغادين والرواح

وعـــلاء نســـج العنكبـــوت فـــزاده كالغار من شرف وسمت صلاح

وقال ينصح الشباب:

قـــل للبنـــين مقـــال صـــدق واقتصـــد ذرع الشباب يضيق بالنصاح

أنـــتم بنـــو اليـــوم العصـــيب تشـــأتمو في قصف أنواء وعصف رياح

ورأيتمـــوه الـــوطن المؤلـــف صـــخرة في الحادثات وسيلها المجتاح

وشـــهدتمو صـــدع الصـــفوف ومـــاجني من أمر مفتات ونهى وقاح

صـــوت الشـــعوب مـــن الزئيـــر مجمعـــا فإذا تفرق كان بعض نياح

أظمتكمـــو الأيـــام ثـــم ســـقتكمو رنقا من الإحسان غير قراح

وإذا منحـــت الخيـــر مـــن متكلـــف ظهرت عليه سجيه المناح

تركتكمـــو مثـــل المهـــيض جناحـــه لا في الحبال ولا طليق سراح

مـــن صـــير الأغـــلال زهـــر قلائـــد وكسا القيود محاسن الأوضاح

إن التـــي تبغـــون دون منالهـــا طول اجتهاد واضطراد كفاح

ســـيروا غليهـــا بالأنـــاة طويلـــة إن الآناة سبيل كل فلاح

وخـــذوا بنـــاء الملـــك عـــن دســـتوركم إن الشراع مثقف الملاح

انتخابات مايو سنة ١٩٢٦

أذعنت الكومة لقرارات المؤتمر واستصدرت يوم ٢٢ فبراير مرسوما بإجراء الانتخابات طبقا لأحكام قانون الانتخاب المباشر وكان صدور هذا المرسوم بمثابة إلغاء لقانون الانتخابات الذي أصدرته في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ولم تحدد الوزارة في المرسوم موعد إجراء الانتخابات فأرجس المؤتلفون شرا من إغفال هذا التحديد وأخذت الوزارة تسوف في تحديد الموعد إلى أن صدر مرسوم اخر يوم أول أبريل بتحديد يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ موعدا للانتخاب لمجلس النواب

وفهم من هذا المرسوم أن البرلمان سينعقد حوالي ٣٠ مايو لأن الدستور ينص على أن البرلمان يعقد في خلال العشرة الأيام التالية لإعلان نتيجة الانتخابات ولكن عدم اشتمال المرسوم على تحديد يوم لاجتماع مجلس النواب يرجع إلى تعمد الوزارة ترك الباب مفتوحا لعدم اجتماعه فلعل الظروف تواتيها فلا يكون ثمة تعهد رسمي بدعوة المجلس الجديد للاجتماع وقد تلكأت الوزارة فعلا في استصدار مرسوم بدعوة مجلس النواب الجديد إلى الاجتماع فلم يصدر إلا يوم ٦ يونيه في اليوم السابق على استقالتها إذ استقالت يوم ٧ منه وحددت يوم ١٠ يونيه لاجتماع مجلس النواب الجديد.

اتفاق الأحزاب المؤتلفة على الترشيحات

في انتخابات سنة ١٩٢٦

اتفقت الأحزاب المتلفة على أن لا تتنافس ولا تتناحر في الانتخابات صوتا للوحدة وجمعا للكلمة ومنعا لأسباب الفرقة والانقسام واتفقت على توزيع الدوائر بينها بقدر المستطاع وأن يتعهد كل حزب بأن لا يرشح أحدا من أعضائه في الدوائر التي خصصت لغيره ونشرت بذلك بيانا في ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ ترك فيه للوفد ١٦٠ دائرة وللأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة وللحزب الوطني تسع دوائر وسمح له بمنافسة الوفد في ثلاث من الدوائر التي تركت للوفد وهاك نص البيان:

وتأييدا للوحدة وجمعا للكلمة اتفقت الأحزاب المؤتلفة ألا تتنافس في الانتخابات المقبلة بأن يكون لكل منها عدد معين مخصوص من دوائر الانتخاب يرشح فيه على مبدئه من يشاء من رجاله بحيث لا يكون لغيره من باقي الأحزاب المؤتلفة حق في أن يرشح أو يساعد من قبله أحدا في أية دائرة من الدوائر الخاصة بالحزب المذكور غلا ما استثنى فيما يأتي:

فبناء عليه

قد أخذ كل حزب على نفسه أن يحمل رؤساء لجانه وأعضاءها في الدوائر المعينة له أن ينفذوا هذا الاتفاق بكل دقة وإخلاص مهما كلفهم ذلك من تضحية وعناء.

وهذا هو بيان الدوائر المخصصة لكل حزب من هذه الأحزاب:

دوائر خاصة بالحزب الوطني

(في القاهرة) – الخليفة (في القليوبية) – قليوب (في الشرقية) – سنهوا (في الغربية) – محلة مرحوم وحصتها السنطة سخا الكفر الغربي المعتمدية (في قنا) – أولاد عمرو.

دوائر خاصة بالأحرار الدستوريين

(في القاهرة) – باب الشعرية الجمالية (في الإسكندرية) – محرم بك (في دمياط) (في القليوبية) – البرادعة وخلوتها المطرية (في الشرقية) – بردين التلين فاقوس – ٠في الدقهلية – كفر بداوي القديم (في الغربية) – قطور تطاي فرسيس (في المنوفية) – النعناعية قويسنا بركة السبع البنانون تلا طنوب شوني (في الجيزة) – تكلا بشتيل ناهيا (في الفيوم) – ستورس سنهور القبلية أطسا (في المني) – الحسانية. أطسا (حسن باشا) سمالود قلوصنا بني مزار أبو جرج صفاتية (في أسيوط) ملوى الواتكة أبو تيج بندر أسيوط الغنايم الواسطي البداري القوصية (في جرجا) طهطا نقطة بوليس الخيام (في قنا) – دنفيق (في أسوان) كوم أمبو

دوائر خاصة بالوفد المصري

بقية الدوائر في جميع أنحاء القطر

استثناء

إنما يجوز للحزب الوطني مناقشة الوفد المصري في الدوائر الآتية

كفر داود كفر الدوار مركز المنصورة

على هذا تم الاتفاق بين الأحزاب الثلاثة المؤتلفة والله ولي التوفيق

سعد زغلول محمد محمود محمد حافظ رمضان

عن الوفد المصري عن الأحرار الدستوريين عن الحزب الوطني

وكانت نتيجة الانتخابات ظفرا للوفد إذ فاز ١٦٥ نائبا من الوفديين و٢٩ من الأحرار الدستوريين وخمسة من الحزب الوطني و١٠ من النواب المستقلين و٥ من الاتحاديين

وعين حسين رشدي باشا رئيسا لمجلس الشيوخ

واستقال عبد العزيز فهمي باشا من رئاسة حزب الأحرار الدستوريين على أثر معارضة سعد باشا في ترشيحه.

قضية الاغتيالات السياسية والحكم فيها

كانت نتيجة انتخابات سنة ١٩٢٦ فوزًا كبيرًا كما تقدم بيانه، وقد أعقب هذا الفوز فوز أخر، وهو صدور الحكم ببراءة رجاله في قضية الاغتيالات السياسية، وذلك أنه على أثر مقتل السردار اتجه التحقيق في عهد وزارة زيور إلى إيجاد صلة بين هذه الحادثة وحوادث القتل السياسي التي وقعت على البريطانيين من قبل، وقد طال التحقيق فيها، وكانت وجهته اتهام فريق من الوفديين بأن لهم يدًا في هذه الحوادث، وانتهى بتقديم كل من الدكتور أحمد ماهر (باشا)، والأستاذ محمود فهمي النقراشي (باشا). والأستاذ حسن كامل الشيشيني (باشا). وعبد الحليم البيلي بك، ومحمد أفندي فهمي علي، ومحمود أفندي عثمان مصطفى والحاج أحمد جاد الله، للمحاكمة أمام محكمة جنايات مصر بتهمة تدبير حوادث القتل والاشتراك فيها.

وكانت هيئة المحكمة مؤلفة من المستر كرشو رئيسًا وكامل إبراهيم بك وعي عزت بك عضوين، ومثل النيابة مصطفى حنفي بك.

كانت هذه القضية من أكبر القضايا السياسية وأعظمها شأنًا، وقد ترافع فيها جمع كبير من المحامين، فدافع الأستاذ زهيري صبري عن محمد فهمي علي، والأستاذ إبراهيم رياض عن الحاج أحمد جاد الله. ومصطفى النحاس باشا ومرقص حنا باشا والأستاذ مكرم عبيد (باشا) ونجيب الغرابلي باشا وسلامة بك ميخائيل ومحمد بك يوسف عن الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمي النقراشي، والأستاذ عبد الله حسين عن محمود عثمان مصطفى، وأحمد لطفي بك ومصطفى الشوربجي بك عن الأستاذ حسن كامل، الشيشيني، ووهيب بك دوس عن الأستاذ عبد الحليم البيلي.

وفي ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ صدر الحكم بالإعدام شنقًا على محمد فهمي علي، وبراءة جميع المتهمين الآخرين، وبذلك خرج الوفد بريئًا من الاشتراك في حوادث القتل السياسي.

ولم يكن القاضي كرشو موافقًا على براءة ماهر والشيشيني والحاج أحمد جاد الله ومحمود عثمان مصطفى، فقدم استقالته من وظيفته بعد الحكم، وبناها على اعتراضه على براءة هؤلاء، فكان لهذه الاستقالة ضجة كبرى في مصر وبخاصة بعد إذ أبلغ المندوب السامي الحكومة المصرية بأن الحكومة البريطانية ترفض قبول حكم المحكمة بالنسبة لهؤلاء كدليل على براءتهم من التهم الموجهة إليهم.